مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: دراسة تأثير الإيرادات الضريبية على الناتج المحلي الإجمالي في سورية هلال الفترة (1990 - 2017)
اسم الكاتب: د. هيفاء غدير غدير
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/5351
تاريخ الاسترداد: 2026/11/04 01:49 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Studying The Effect Of Tax Revenues On GDP In Syria During The Period (1990-2017)

Dr. Haifaa Gadeer Gadeer*

(Received 14 / 1 / 2019. Accepted 17 / 12 / 2019)

□ ABSTRACT □

The research aims to study the Syrian tax reality in several stages while tracking the path of GDP under tax revenues during these stages, and the study used the descriptive analytical method of the theoretical framework with the use of linear regression as a statistical method to study the causal relationship between revenues Tax and GDP at current prices by using spps25.

the study found a very strong linear correlation between total taxes and GDP during the period from 1990 to 2010, and a very weak linear correlation between total taxes and GDP during the period 1990-2010, and a very weak linear correlation between total taxes and GDP during the period The period of war on Syria.

Key words: Gross Domestic Product at current prices, tax revenue**.**

*Assistant Professor, Department Of Banking And Finance, Faculty Of Economics, Tishreen University,Lattakia,Syria.

دراسة تأثير الإيرادات الضريبية على الناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال الفترة (1990-2017)

الدكتورة هيفاء غدير غدير*

(تاريخ الإيداع 14 / 1 / 2019. قُبِل للنشر في 17 / 12 / 2019)

□ ملخّص □

يهدف البحث إلى دراسة الواقع الضريبي السوري على عدة مراحل، مع تتبع مسار الناتج المحلي الإجمالي في ظل الإيرادات الضريبية خلال هذه المراحل، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للإطار النظري مع استخدام انحدار خطي كأسلوب إحصائي، لدراسة العلاقة السببية بين الإيرادات الضريبية والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية باستخدام برنامج SPSS25.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط خطي قوي جداً بين إجمالي الضرائب والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الممتدة من 1990-2010، وإلى وجود علاقة ارتباط خطي ضعيفة جداً بين إجمالي الضرائب والناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الحرب على سورية.

الكلمات المفتاحية: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، الإيرادات الضريبية.

* مدرس – قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين-اللاذقية – سورية.

مقدمة:

تمر سورية اليوم بمرحلة مختلفة عن المراحل السابقة، حيث برزت مشاكل اقتصادية كبيرة خلال فترة الحرب، مثل انخفاض عوائد الصادرات واستيراد مواد كثيرة كانت سورية مصدرة لها، وخروج رؤوس الأموال والكفاءات البشرية، بالإضافة إلى تدهور المستوى المعيشي وزيادة حدة الفقر والتفاوت في توزيع الدخول. كل هذا أدى إلى حاجة سورية إلى إدارة مالية قادرة على رسم سياسة مالية تستطيع من خلالها مواجهة هذه المشاكل، وتعتبر الضرائب من الأدوات المالية المهمة والضرورية جداً التي يمكن من خلالها زيادة حجم الإيرادات العامة التي تساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية نحو الأمام.

الدراسات السابقة:

1) (عبد العظيم سليمان ابراهيم المهل وآخرون، 2014):[1]

أثر السياسة الضريبية على الناتج المحلي الإجمالي، دراسة حالة السودان (1980-2012):

هدفت هذه الدراسة إلى:

- دراسة السياسة الضريبية التي طبقتها الدولة خلال فترة الدراسة ومدى أثرها على الناتج المحلي الإجمالي.
- تتبع مسار الناتج المحلي الإجمالي في ظل السياسة الضريبية خلال فترة الدراسة.
- بناء أنموذج قياسي لقياس العلاقة الكمية بين الضرائب ومعدل الناتج المحلي الإجمالي.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للإطار النظري ومنهجية الاقتصاد القياسي للإطار التطبيقي، وذلك لبيانات متغيرات الدراسة وهي تمثل سلاسل زمنية خلال الفترة (1990-2012).

توصلت الدراسة إلى أنَّ هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الضرائب والناتج المحلي الإجمالي وأنَّ الضرائب تؤثر سلباً على الناتج المحلي الإجمالي، وأوصت الدراسة إلى ضرورة التوسع بالإعفاءات الضريبية في المشروعات التي تسهم في زيادة الإنتاج، وضرورة التركيز على الضرائب غير المباشرة.

2) (راتب البلخي، جان قزما، 2015):[2]

استخدام السلاسل الزمنية في تحديد الاتجاه العام للإيرادات الضريبية المباشرة في سورية والتنبؤ بها:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرّف على الاتجاه العام للإيرادات الضريبية وبناء أنموذج رياضي يساعد في التنبؤ بهذه الإيرادات خلال فترة (1999-2010).

استخدمت هذه الدراسة نماذج الانحدار للسلاسل الزمنية لتحديد الاتجاه العام والتنبؤ بإيرادات ضريبة دخل المهن والحرف الصناعية والتجارية وغير التجارية في سورية.

توصلت الدراسة إلى أنّ هناك اتجاهاً متزايداً في الإيرادات الضريبية خلال الفترة المشار إليها.

3) (B.Gashi, 2018)[3]

The effect of tax structure in economic growth

تأثير الهيكل الضريبي في النمو الاقتصادي:

هدفت الدراسة إلى تقييم أثر أنواع محددة من الضرائب على النمو الاقتصادي في كوسوفو في الفترة الواقعة بين (2007-2015).

اعتمدت الدراسة على التحليل المقارن للبيانات من خلال استخدام أنموذج الاقتصاد القياسي وتحليل الانحدار الخطي، وتمّ اختبرا الفرضيات بتطبيق برنامج STATA لحساب تأثير الضريبة في النمو الاقتصادي.

أضهرت النتائج أنَّ معظم الضرائب لها تأثير إيجابي عى نمو الناتج المحلي الإجمالي كما أظهرت أن ليس كل الضرائب لها نفس التأثير على النمو الاقتصادي.

4) (Rudi Handoko, 2019)[4]
Tax revenues and economic activity, seasonality, cointegration and causality analysis).

إيرادات الضرائب والنشاط الاقتصادي، تحليل الجدوى والتكامل والسببية:

هدفت هذه الدراسة إلى فهم العلاقة بين إيرادات الضرائب والنشاط الاقتصادي في أندونيسيا والذي يمكن أن يوفر نظرة ثاقبة عن فعالية السياسة الضريبية.

استخدمت هذه الدراسة العديد من الاختبارات مثل اختبارات جذر الوحدة واختبارات التكامل المشترك واختبارات السببية لدراسة العلاقة بين الإيرادات الضريبة والنشاط الاقتصادي مستخدمة بيانات شهرية للإيرادات الضريبية وبيانات الناتج المحلي الإجمالي لتعبر عن بيانات النشاط الاقتصادي.

توصلت الدراسة إلى أنَّ الضرائب لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي الذي يؤثر على الناتج المحلي الإجمالي وأنه يجب على الحكومة صياغة سياسات لزيادة الإنتاج والاستثمار والاستهلاك الأمر الذي سيساهم في توسيع القاعدة الضريبية.

مشكلة البحث:

تشير معظم أدبيات البحث إلى دور الضرائب في تحقيق التنمية في البلدان النامية من خلال تعبئة الموارد المالية لتمويل الإنفاق العام، إذ أنَّ النمو والتنمية الاقتصادية في البلدان النامية تعتمد بشكل كبير على قدرة الحكومات على توفير العوائد الكافية لتمويل برامجها للإنفاق وهو الهدف التمويلي للضرائب بالإضافة إلى الهدف الاستثماري للضرائب المتمثل بتشجيع الاستثمار وتحفيز المشروعات الخاصة باستخدام الامتيازات الضريبية والحوافر المالية.

وبالتالي تطرح مشكلة البحث التساؤل الآتي:

هل أثرت الإيرادات الضريبية على الناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال المراحل الاقتصادية الآتية:

1) مرحلة الانفتاح الاقتصادي (1990-1995).
2) مرحلة الركود الاقتصادي (1995-2000).
3) مرحلة الاصلاح الاقتصادي (2000-2010).
4) مرحلة الحرب على سورية (2011-2017).

أهمية البحث وأهدافه:

تنبع أهمية هذا البحث من الدور الاقتصادي الهام الذي تلعبه الضرائب باعتبارها من أهم أدوات السياسة المالية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن كونها المصدر الرئيس للموارد المالية الحكومية، كما أنها تثير انعكاسات على الاستهلاك و الإنتاج والادخار والاستثمار، مما يبرر دورها في عملية التنمية الاقتصادية، لذلك كان لا بدَّ من دراسة تأثير هذه الإيرادات الضريبية على الناتج المحلي الإجمالي خلال المراحل الاقتصادية المتعاقبة في سورية ومقارنتها مع فترة الحرب التي انخفضت فيها الموارد المالية للحكومة بشكل كبير.

هذا ويهدف البحث إلى:

1) دراسة الواقع الضريبي في سورية على عدة مراحل.

2) تتبع مسار الناتج المحلي الإجمالي في ظل الإيرادات الضريبية خلال هذه المراحل.
3) الوقوف على أسباب النتائج التي توصنا إليها من هذه الدراسة.

فرضيات البحث:

يمكن صياغة الفرضيتين الآتيتين في ضوء مشكلة البحث وفق الآتي:

1) يوجد أثر معنوي لإجمالي الضرائب على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في كل مرحلة من المراحل الاقتصادية في سورية.

2) يختلف أثر إجمالي الضرائب على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في مرحلة الحرب على سورية عن باقي المراحل الاقتصادية.

منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي للإطار النظري، واستخدام انحدار خطي كأسلوب احصائي لدراسة العلاقة السببية بين متغيري البحث إجمالي الإيرادات الضريبية والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.

الإطار النظري للبحث:

الواقع الضريبي في سورية:

يعود نشوء النظام الضريبي في سورية إلى بدايات القرن العشرين (مثلاً رسم المواشي الذي ألغي في 14-2-2004 يعود إلى عام 1928) [5]، ويمكن القول أنَّ الهدف الأساس لأي نظام ضريبي يكون بوفرة الحصيلة والعدالة في التكليف، إذ يجب أن يكون النظام الضريبي منسجم مع الواقع الاقتصادي للدولة لتحقيق هذه الأهداف، إذ يتم زيادة الضرائب في حالات الرواج الاقتصادي مقابل تخفيضها في حالات الكساد مع اختيار أنواع معينة من السلع تحافظ على إنتاجية ومرونة النظام الضريبي.

ولدراسة الواقع الضريبي في سورية سنعمل على تقسيم الدراسة إلى أربعة مراحل:

أولاً: الضرائب في مرحلة الإنفتاح الاقتصادي (1990-1995):

عمدت الحكومة في هذه المرحلة إلى زيادة الاعتماد على الضرائب غير المباشرة مقابل تخفيض الضرائب المباشرة، وقد ظهرت بشكل واضح عندما كانت الحكومة تموّل الزيادات في الرواتب والأجور عن طريق أسعار الطاقة (البنزين، المازوت، الغاز، الكاز، الزيوت، الإسمنت) وهي ضرائب غير مباشرة، ولكن وزارة المالية أطلقت على هذه الرسوم اسم (فروقات الاسعار) ووضعتها في الباب الثامن من الموازنة تحت بند إيرادات مختلفة، والجدول الآتي يوضح إجمالي الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي (العبء الضريبي) خلال تلك الفترة.

جدول رقم (1) إجمالي الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي (العبء الضريبي) خلال الفترة (1990-1995) (مليار ل.س)

العام	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	إجمالي الضرائب	معدل النمو	معدل نمو الضرائب	إجمالي الضرائب/ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية
1990	268.3	40.0	-	-	%14.91
1991	311.5	40.7	%16.1	%16.75	%14.99
1992	371.6	56.3	%19.3	%20.56	%15.15

1993	413.6	60.5	%11.4	%7.48	%14.63
1994	506.1	86.71	%22.3	%43.30	%17.13
1995	569.3	100.78	%12.5	%16.23	%17.70

المصدر: المجموعة الإحصائية السورية للأعوام (1990-1995) المكتب المركزي للإحصاء

نلاحظ من الجدول رقم(1) أنَّ العبء الضريبي بلغ عام 1990 (14.91%) ومن ثمَّ بدأ بالتزايد ليصل أعلى معدل له إلى (17.70%) عام 1995، ولكنَّ هذا المعدل يعتبر ضعيفاً بالمقارنة مع الدول المتقدمة التي يصل فيها العبء الضريبي إلى حوالي 30%.

ولكن يجب التنويه إلى أنَّ الاعتماد على الضرائب غير المباشرة في تمويل الإنفاق العام قد كان سائداً في تلك الفترة، إذ كانت الضرائب غير المباشرة تشكل من إجمالي الضرائب ما نسبته 67.82% و 68.4% لعامي 1994 و1995 على التوالي مقابل 32.18% و 31% كنسبة ضرائب مباشرة إلى إجمالي الضرائب لنفس العامين.[6]

وهذا ما أدى إلى تخفيض حجم الطلب الكلي في الاقتصاد بسبب تناقص حجم الدخول لدى الفقراء وذوي الدخل المحدود وبالتالي تخفيض حجم الطلب الاستهلاكي لديهم.

وهذه الإجراءات الضريبية قد ساهمت في إعادة توزيع الدخل لصالح الأغنياء من جهة، وانخفاض حجم الاستثمارات لدى المستثمرين بسبب انخفاض دخول الفقراء وانخفاض حجم طلبهم الاستهلاكي، وبالتالي ازدياد خروج رؤوس الاموال الوطنية إلى الخارج، وهذا ما ادى إلى انخفاض حجم السيولة الوطنية وشكّل ضغوطاً انكماشية على الاقتصاد السوري بدأت عام 1994.

كما نلاحظ من الجدول السابق أنَّ معدل نمو الناتج كان في ازدياد من عام 1990 إلى عام 1992 مقابل ازدياد معدل نمو الضرائب لنفس الفترة، وعاد للانخفاض إلى معدل 11.4% عام 1993 مقابل انخفاض الضرائب عام 1993 حيث وصلت إلى 7.48%، وعاود الارتفاع عام 1994 لينخفض عام 1995 مقابل انخفاض معدل نمو الضرائب لنفس العام.

ثانياً: الضرائب في مرحلة الركود الاقتصادي (1995-2000):

تعد السياسة الضريبية من أهم السياسات التي يمكن استخدامها في فترات الركود، إذ تساعد على الخروج من الأزمة، حيث يمكن تخفيض الضرائب المباشرة للتشجيع على زيادة الاستثمار، ويمكن تخفيض الضرائب غير المباشرة للتحفيز على زيادة الطلب مما يحفز الإنتاج، ولكن هذا ما لم يوجد في السياسة الضريبة السورية في مرحلة الركود، حيث بقيت الضرائب كما كانت عليه في مرحلة الانفتاح الاقتصادي، والجدول رقم(2) يبين الوضع الضريبي للفترة (1995-2000).

جدول رقم (2) إجمالي الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي (العبء الضريبي) خلال الفترة (1995-2000) (مليار ل.س)

العام	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	إجمالي الضرائب	معدل النمو	معدل نمو الضرائب	إجمالي الضرائب/ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية
1995	569.3	100.78	%12.5	%16.23	%17.70
1996	690.85	101.90	%21.4	%1.11	%14.75

1997	745.56	111.63	%7.9	%9.59	%19.97
1998	790.40	109.69	%6.0	%1.77-	%1.88
1999	819.00	121.11	%3.6	%10.41	%14.79
2000	903.94	124.028	%10.3	%2.40	%13.72

المصدر: المجموعة الإحصائية السورية للأعوام (1995-2000) المكتب المركزي للإحصاء

نلاحظ من خلال الجدول رقم(2) أنَّ نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي تراجعت من 17.70% عام 1995 إلى 14.75% عام 1996 لتصل إلى 13.72% عام 2000، وهذا لا يدلّ على تراجع العبء الضريبي على المواطنين وإنما يعكس حالة التهرب الضريبي المنتشرة في البلاد للقطاعات الرابحة وللشركات غير الملتزمة بالدفع، بالمقابل يثقل كاهل الشركات النظامية وهذا ما دفعها للتوقف عن الإنتاج، وإنَّ الأسباب الرئيسة لحالة التهرب هو وصول المعدل الضريبي الفعلي على الشريحة العليا للأرباح الحقيقية إلى ما يزيد قليلاً عن 60% مما يقود المكلفين إلى التهرب، في حين لا يتجاوز نظيره في بريطانيا 50%، بالإضافة إلى عدم تطبيق مهنة المحاسبة القانونية بشكل دقيق وصارم على البيانات المالية التي تقدم إلى وزارة المالية.

وهكذا أدت الضرائب دوراً دافعاً باتجاه الركود الاقتصادي وذلك ببقائها على حالها دون تعديلها التعديلات المدروسة والملائمة.

نلاحظ أنَّ معدل نمو الضرائب كان في تذبذب خلال الفترة السابقة وانخفض معدل النمو بشكل كبير حيث وصل إلى 1.11% عام 1996 وأصبح سالباً عام 1998، وبالمقابل نجد أنَّ معدل نمو الناتج قد ازداد عام 1996ولكنه بدأ بالانخفاض خلال الفترة 1997 حتى الـــ2000 تزامناً مع انخفاض معدل نمو الضريبة.

ثالثاً: الضرائب في مرحلة الإصلاح الاقتصادي (2000-2010):

نستطيع القول أن الأنظمة الضريبية في سورية كانت معقدة ومرهقة ومثقلة بمئات الضرائب دون أن يحقق أيٌّ منها عائداً كبيراً، وكانت ضرائب الدخل المرتفعة تعيق عملية الاستثمار، ولذا حاولت وزارة المالية أن تعيد النظر بأنظمتها الضريبية بهدف تبسيطها وتطويرها بما يتماشى مع الفكر الحديث في مجال الضرائب الذي يستهدف تخفيض الضرائب علىى مصادر توليد الدخل لتشجيع الإنتاج والاستثمار والتصدير ومن ثمَّ رفع وتائر النمو الاقتصادي.

ركّزت موجة الإصلاح الضريبي على إلغاء بعض الضرائب والرسوم القديمة التي لم يعد لها أي جدوى اقتصادية، والتعويض عن هذه الموارد التي كانت تأتي من هذه الضرائب والرسوم الملغاة بتحسين آليات التحصيل والتحقيق من خلال تبسيط بعض الإجراءات الضريبية وجعلها أكثر شفافية وسهولة، وانطلاق جهود مكافحة التهرب الضريبي.

ونذكر بعض هذه القوانين والتشريعات التي كانت تهدف إلى تحسين الواقع الضريبي في سورية:

- القانون رقم (24 لعام 2003) وهو قانون ضرائب الدخل الذي حلّ محل القانون رقم 85 لعام 1994، حيث رفع الحد الأدنى المعفى من ضريبة الدخل من 1200ل.س إلى 50000ل.س وفي ضريبة الرواتب والأجور رفع الحد الأدنى المعفى من 1000ل.س إلى 5000ل.س.

- ثمَّ تتالى صدور القوانين والتشريعات التي خفضت معدلات الرسوم ومنها الجمركية، فمثلاً كان أعلى معدل للرسم الجمركي يصل إلى 255% بينما اليوم أعلى معدل هو 60%، كما خُفضَت الرسوم الجمركية على المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج إلى 1% للمواد الأولية، ويمكن أن تتصاعد إلى 5% فقط بالنسبة لباقي المستلزمات المصنفة.
- مرسوم التعرفة الجمركية على السيارات رقم (197) الصادر في 2005/5/6م.
- المرسوم (229) تاريخ 2006/6/1 القاضي بتعديل التعرفة الجمركية على المواد الداخلة في الصناعة لقطاع الصناعات الهندسية التي تعد أساس صناعات أخرى.[7]

والجدول رقم(3) يوضح تطور العبء الضريبي في سورية خلال الأعوام (2000-2010).

جدول رقم (3) إجمالي الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال الفترة (2000-2010) (مليار ل.س)

العام	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	إجمالي الضرائب	معدل النمو	معدل نمو الضرائب	إجمالي الضرائب/ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية
2000	903.94	124.028	%10.3	%2.40	%13.7
2001	974.0	168.204	%7.67	%35.4	%17.3
2002	1022.3	168.239	%4.96	%0.02	%16.6
2003	1074.1	180.411	%5.07	%7.23	%16.9
2004	1266.8	185.505	%17.94	%2.82	%14.8
2005	1506.4	192.535	%18.91	%3.78	%12.9
2006	1726.4	222.697	%14.6	%15.66	%13
2007	2020.83	248.561	%17.05	%11.61	%12.3
2008	2448.06	268.825	%21.4	%58.15	%10.9
2009	2520.7	310.626	%2.97	%15.5	%12.3
2010	2834.5	278.428	%12.45	%10.3	%9.9

المصدر: المجموعة الإحصائية السورية للأعوام (2000-2010) المكتب المركزي للإحصاء

نلاحظ من الجدول رقم(3) أنَّ العبء الضريبي العام في سورية قد تراجع حيث كان بالمتوسط 13.7% من الناتج المحلي الإجمالي، ويعد من المعدلات المنخفضة بالمقارنة مع الدول النامية، حيث بلغ في مصر (21%) وفي الأردن (24%) لنفس الفترة[8].]

ويعود السبب في ذلك إلى السياسة الضريبة المتبعة في سورية، حيث تنطوي هذه السياسة على الإفراط في منح الإعفاءات الضريبية وذلك على الرغم من وجود عجز متزايد في الموازنة العامة، حيث تهدف السلطات الضريبية من خلال منح الإعفاءات الضريبية إلى تحفيز المستثمرين، متجاهلين الأسباب الأخرى الكثيرة التي تعمل على استقطاب المستثمرين ، كالبنية التحتية والمناخ الملائم للاستثمار ووجود سوق مالي كفء،..إلخ.

وبالتالي من أهم أسباب انخفاض حجم العبء الضريبي في سورية كانت كثرة الإعفاءات الضريبية، وكثرة التعقيدات والروتين مما يدفع المكلّف للتهرّب الضريبي، والوساطة والنفوذ السياسي لبعض التجار، مما يجعل السلطات الضريبية غير قادرة على تكليفهم.

ومن خلال الجدول رقم(3)، وبالنظر إلى معدل نمو الناتج بالمقارنة مع معدل نمو الضرائب نجد عدم توافق في تغيرات المعدلين، فعند زيادة معدل نمو الضرائب لا يقابله زيادة في معدل نمو الناتج، حيث نلاحظ أنه في عام 2001 زاد معدل نمو الضرائب بشكل كبير، ولكن بالمقابل انخفض معدل نمو الناتج، كما أنه في عام 2004 انخفض معدل نمو الضرائب وبالمقابل زاد معدل نمو الناتج، وبالتالي لم يواكب التغير في معدلات نمو الناتج التغيرات في معدلات نمو الضرائب، وهذا ما يؤكد على تخلف النظام الضريبي وعدم مرونته، وانخفاض حجم العبء الضريبي للأسباب المذكورة سابقاً.

رابعاً: الضرائب خلال فترة الحرب على سورية منذ عام 2011:

تميّز النظام الضريبي قبل عام 2011 وبعده بجملة من السمات تمثلت في المحافظة على معدلات الضريبة، وعدم زيادتها والتوسع بالإعفاءات الضريبية من خلال إعفاء الصادرات والعديد من المواد الأولية والآلات من الرسوم، إضافة إلى تخفيض الرسوم الجمركية على المستوردات.

ولكن هذه السمات ونتائجها لن تكون متناسبة مع إعادة إعمار ما دمرته الحرب في البنية التحتية، وخصوصاً مع الشلل الحاصل في مولّدات الدخل الرئيسة، وبالتالي فإن إعادة إعمار ما دمرته الحرب وإحياء الصناعة والزراعة والخدمات المختلفة تحتاج إلى جهود جبّارة وأموال كثيرة، قدرتها مصادر أولية بين 256 و500 مليار دولار [9].

والضرائب لا بدّ أن تقوم بدور حيوي ورئيس في المرحلة المقبلة كونها المصدر الأهم لتمويل الموازنة العامة للدولة، و تغطية النفقات الجارية والاستثمارية.

والجدول رقم(4) يبين لنا الإيرادات الضريبية إلى إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية خلال الفترة من (2010-2017).

جدول رقم (4) إجمالي الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال الفترة (2011-2017) (مليار ل.س)

العام	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	إجمالي الضرائب	معدل النمو	معدل نمو الضرائب	إجمالي الضرائب/ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية
2011	3252.7	325.00	%14.75	%16.73	%9.99
2012	3024.84	242.88	%7.01-	%25.27-	%8.02
2013	2937.56	165.22	%2.89-	%31.98-	%5.62
2014	3707.12	117.252	%26.2	%29.03-	%3.16
2015	4524.91	172.0	%26.5	%46.69	%3.8
2016	6269.83	253.45	%33.6	%47.35	%4.04
2017	8691.45	322	%38.62	%27.04	%3.7

المصدر: المجموعة الإحصائية السورية للأعوام (2011-2017) المكتب المركزي للإحصاء

نجد من الجدول رقم(4) أنَّ الإيرادات الضريبية مع بداية عام 2012 أخذت بالانحسار، حيث انخفض معدل نمو الضرائب كثيراً ليصبح سالباً بمعدل -25.27%، وتابع انخفاضه خلال السنوات 2012-2015 لتعاود الارتفاع عام 2015 ولكن هذا التحسن أو الارتفاع بالإيرادات الضريبية كان بسبب الارتفاع في معدلات التضخم، إذ وصل معدل التضخم إلى 38.5% عام 2015 و47.4% عام 2016 و27.1% عام 2017 [6].

وبالنسبة لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي نجد أنَّه انخفض بشكل كبير مع بداية الحرب ليصبح سالباً عامي (2012 و 2013) وبعدها عاود الازدياد ليصبح موجباً خلال الأعوام 2014-2017.

كما نلاحظ من الجدول رقم(4) أنَّ العبء الضريبي كان ضعيفاً جداً، حيث كان 9.9% عام 2011 وأخذ بالانخفاض حتى وصل إلى معدل 3.7% عام 2017.

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى:

يوجد أثر معنوي لإجمالي الضرائب على الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية في كل مرحلة من المراحل الاقتصادية.

جدول (5) تحليل الانحدار الخطي

المرحلة الاقتصادية	معامل الارتباط	معامل التحديد المصحح	معامل الانحدار	احتمال الدلالة
مرحلة الإنفتاح الاقتصادي (1990-1995)	0.988	0.971	4.585	0.000
مرحلة الركود الاقتصادي (1995-2000)	0.924	0.806	8.257	0.000
مرحلة الإصلاح الاقتصادي (2000-2010)	0.961	0.913	12.820	0.000
مرحلة الحرب على سورية (2011-2017)	0.468	0.063	12.491	0.289

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي باستخدام برنامج SPSS 25

1) مرحلة الإنفتاح الاقتصادي (1990-1995):

يظهر من الجدول رقم(5) أن قيمة احتمال الدلالة (Sig.) تساوي (0.000) وهي أصغر من قيمة مستوى الدلالة (0.05) وبالتالي نرفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود أثر معنوي لإجمالي الضرائب على الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية في مرحلة الإنفتاح الاقتصادي (1990-1995). ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر معنوي لإجمالي الضرائب على الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية في مرحلة الإنفتاح الاقتصادي (1990-1995).

كما يتضح من الجدول رقم(5) أن قيمة معامل الارتباط تساوي (0.988) وبالتالي فإن هناك ارتباط خطي قوي جداً بين إجمالي الضرائب والناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية في مرحلة الإنفتاح الاقتصادي. وكانت قيمة معامل التحديد المصحح تساوي (0.971) وبالتالي فإن إجمالي الضرائب تفسر 97.1 بالمائة من التباينات في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية في مرحلة الإنفتاح الاقتصادي و2.9 بالمائة تعود لعوامل أخرى. ويظهر من جدول المعاملات أن قيمة معامل الانحدار تساوي (12.491) وهي ذات إشارة موجبة أي أن هناك ارتباط طردي بين إجمالي الضرائب والناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية في مرحلة الإنفتاح الاقتصادي.

2) مرحلة الركود الاقتصادي (1995-2000)

يظهر من الجدول رقم(5) أن قيمة احتمال الدلالة (Sig.) تساوي (0.000) وهي أصغر من قيمة مستوى الدلالة (0.05) وبالتالي نرفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود أثر معنوي لإجمالي الضرائب على الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية في مرحلة الركود الاقتصادي (1995-2000). ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر معنوي لإجمالي الضرائب على الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية في مرحلة الركود الاقتصادي (1995-2000).

كما يتضح من الجدول رقم(5) أن قيمة معامل الارتباط تساوي (0.924) وبالتالي فإن هناك ارتباط خطي قوي جداً بين إجمالي الضرائب والناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية في مرحلة الركود الاقتصادي. وكانت قيمة معامل التحديد المصحح تساوي (0.806) وبالتالي فإن إجمالي الضرائب تفسر 80.6 بالمائة من التباينات في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية في مرحلة الركود الاقتصادي و19.4 بالمائة تعود لعوامل أخرى. ويظهر من جدول المعاملات أن قيمة معامل الانحدار تساوي (8.257) وهي ذات إشارة موجبة أي أن هناك ارتباط طردي بين إجمالي الضرائب والناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية في مرحلة الركود الاقتصادي.

3) مرحلة الإصلاح الاقتصادي (2000-2010)

يظهر من الجدول رقم(5) أن قيمة احتمال الدلالة (Sig.) تساوي (0.000) وهي أصغر من قيمة مستوى الدلالة (0.05) وبالتالي نرفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود أثر معنوي لإجمالي الضرائب على الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية في مرحلة الإصلاح الاقتصادي (2000-2010). ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر معنوي لإجمالي الضرائب على الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية في مرحلة الإصلاح الاقتصادي (2000-2010).

كما يتضح من الجدول رقم(5) أن قيمة معامل الارتباط تساوي (0.961) وبالتالي فإن هناك ارتباط خطي قوي جداً بين إجمالي الضرائب والناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية في مرحلة الإصلاح الاقتصادي. وكانت قيمة معامل التحديد المصحح تساوي (0.913) وبالتالي فإن إجمالي الضرائب تفسر 91.3 بالمائة من التباينات في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية في مرحلة الإصلاح الاقتصادي و8.7 بالمائة تعود لعوامل أخرى. ويظهر من جدول المعاملات أن قيمة معامل الانحدار تساوي (12.820) وهي ذات إشارة موجبة أي أن هناك ارتباط طردي بين إجمالي الضرائب والناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية في مرحلة الإصلاح الاقتصادي.

4) مرحلة الحرب على سورية (2011-2017)

يظهر من الجدول رقم(5) أن قيمة احتمال الدلالة (Sig.) تساوي (0.289) وهي أكبر من قيمة مستوى الدلالة (0.05) وبالتالي نقبل فرضية العدم القائلة بعدم وجود أثر معنوي لإجمالي الضرائب على الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية في مرحلة الحرب على سورية (2011-2017). ونرفض الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر معنوي لإجمالي الضرائب على الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية في مرحلة الحرب على سورية (2011-2017).

كما يتضح من الجدول رقم(5) أن قيمة معامل الارتباط تساوي (0.468) وبالتالي فإن هناك ارتباط خطي ضعيف جداً بين إجمالي الضرائب والناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية في مرحلة الحرب على سورية.

الفرضية الثانية:

يختلف أثر اجمالي الضرائب على الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية في مرحلة الحرب عن باقي المراحل الاقتصادية.

تم التوصل في اختبار الفرضية الأولى إلى وجود أثر معنوي لإجمالي الضرائب على الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية في المراحل الاقتصادية الثلاث: مرحلة الإنفتاح الاقتصادي (1990–1995) ومرحلة الركود الاقتصادي (1995–2000) ومرحلة الإصلاح الاقتصادي (2000–2010) حيث كان يوجد ارتباط خطي قوي جداً بين إجمالي الضرائب والناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية في المراحل الاقتصادية الثلاث السابقة. وتم التوصل إلى عدم وجود أثر معنوي لإجمالي الضرائب على الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية في مرحلة الحرب على سورية (2011–2017) وبالتالي نقبل الفرضية: يختلف أثر اجمالي الضرائب على الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية في مرحلة الحرب عن باقي المراحل الاقتصادية.

النتائج و المناقشة:

النتائج:

تظهر النتائج بأن هناك ارتباط طردي بين إجمالي الضرائب والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال المراحل الثلاث الأولى المذكورة الممتدة خلال الأعوام 1990–2010، أي أنه إذا زادت الضرائب يزداد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية وهذا يحصل إذا كانت الحصيلة الضريبية تستخدم لتمويل الأنشطة الإنتاجية ذات المردودية العالية التي تساهم في نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.

ولكن خلال مرحلة الحرب على سورية تظهر النتائج أن هناك ارتباط خطي ضعيف جدا بين إجمالي الضرائب والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، وبالتالي اختلف أثر إجمالي الضرائب على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال مرحلة الحرب عن باقي المراحل الاقتصادية.وهذا يعود إلى انخفاض العبء الضريبي خلال هذه الفترة حيث كان 9.9%عام 2011 وأخذ بالانخفاض حتى وصل إلى 3.7%عام 2017.

وبالبحث عن أسباب انخفاض العبء الضريبي في سورية سنجد أن ذلك يعود لعدة أسباب منها:

1) يعد التهرب الضريبي السبب الاهم في تراجع الموارد المالية للخزينة العامة، وقد اضطرت الحكومة السورية خلال الحرب إلى الاعتماد على التضخم في تمويل الإنفاق العام من خلال اعتماد الموازنات الانكماشية خلال سنوات الحرب الثمانية، وقد بلغت معدلات التضخم مستويات مرتفعة وصلت عام 2013 إلى 89.62% حسب المكتب المركزي للإحصاء.

2) غياب العقوبات الرادعة ،مثل السجن، في القانون مما أسهم في تمادي التهرب الضريبي.

3) تميّز الإصلاح الضريبي في سورية بإجراء تخفيضات ضريبية لصالح الشركات الخاصة مقابل رفعها على الرواتب والأجور، إذ تعد الضريبة على أرباح الشركات في سورية أقل من وسطي المعدل العالمي للضريبة على أرباح الشركات، حيث بلغت 22% في سورية، في حين أن المعدل الوسطي العالمي بلغ 24.3%. [10].

4) عدم فرض الضرائب على الأثرياء الذين حصلوا على ثرواتهم نتيجة استغلالهم لظروف الحرب.

5) غياب العدالة الضريبية تجاه المكلفين لعدم وضوح التشريعات وغموضها حيث اصبح التهرب الضريبي ظاهرة قائمة في الاقتصاد السوري.

6) ترهل النظام الضريبي اعتماده على القوانين والتشريعات الضريبية التي تعود إلى خمسينيات القرن الماضي. والتي تحتاج إلى تعديلات جوهرية.

الاستنتاجات و التوصيات:

1) إن بقاء النظام الضريبي على هذه الحال يعاني من مشكلات في التحصيلات والعدالة سوف تؤثر على الإيرادات العامة ومن ثم على الإنفاق الاستثماري وبالتالي سيجبر الدولة على التوجه إلى التمويلات الخارجية ومن ثم الاستدانة من المؤسسات الدولية، لذلك نحن بحاجة إلى إصدار نظام ضريبي جديد يعتمد على وضع تشريعات ضريبية تتسم بالوضوح والسهولة وتقضي على مظاهر الفساد الإداري.

2) تحصيل الضرائب على رؤوس الأموال بطريقة أكثر فعالية دون التأثير على الاستثمار.

3) استهداف الاستهلاك الترفي في رفع حصيلة الضرائب.

4) معالجة ظاهرة التهرب الضريبي من خلال تسهيل الإجراءات في علاقة المكلف بالادارة الضريبية عبر جهاز ضريبي كفء.

5) إحداث محاكم خاصة بالضرائب وتشديد العقوبات على المتهربين.

6) إعادة النظر بالإعفاءات الضريبية غير المبررة،والتوسع بالإعفاءات الضريبية للمشروعات التي تسهم في زيادة الإنتاج.

7) نشر الوعي الضريبي الذي يشجع المواطن على دفع الضريبة من خلال معرفته بأهمية الضريبة ودورها التنموي في الاقتصاد.

References:

1) Abdel-Azim Suleiman Ibrahim Al-Muhal, Dalia Mohamed Ismail Ahmed, Al-Tayyib Mohamed Saleh Al-Tayeb, 2014, The Impact of Tax Policy on the Gross Domestic Product (Sudan Case Study: 1980G -2012AD), Journal of Science and Technology, 15 (2), pp, Sudan University For science and technology.

2) Al-Balkhi, Ratib, Jean Qazma, Using Time Series to Determine and Predict the General Trend of Direct Tax Revenue in Syria, Tishreen University Journal for Economic and Legal Sciences, Volume 37, No. 2, 2015.

3) The Effect of Tax Structure in Economic Growth B. Gashi, International Journal of Economics and Business Administration, Volume VI, Issue 2, 56-67, 2018.

4) Rudi Handoko, 2019 Tax revenues and economic activity, seasonality, cointegration and causality analysis. KEK Vol 3, No 1 (2019)

5) Kanaan, Ali, Public Finance and Financial Reform in Syria, First Edition, Dar Al-Reda Publishing, Damascus, January, 2003.

6) Statistical Group, Central Bureau of Statistics.

7) Shihabi, Nawal, The Tax System in Syria Has Became More Stable, The World of Money, Year 2006, No. (2.(

8) Ghandour, Ghassan, Tax Revenues in Syria and Its Contribution to the Revenues of the State Budget, Master Thesis, University of Damascus, Syria, 2009, p. 110.

9) Quman, Manaf, Tax Administration Policies in Syria, Arab Center for Research and Studies, 2018.

10) Final and financial statements and auditor's report for the year ending in 2018 for companies listed on the Damascus Stock Exchange.